نشاطات

في موازاة التطوير الذي تشهده المديرية العامة للأمن العام في مختلف المجالات الخدماتية، الامنية، التقنية، وتعزيز حوكمة حقوق الانسان، تشهد ايضا تطورا نوعيا في قدراتها البشرية تمثل، الى جانب دورة تطويع مفتشين درجة ثانية متمرنين التي لا تزال تجرى اختباراتها، بتطويع وتخريج 700 مأمور متمرن و26 ضابط اختصاص.

الضباط يؤدون القسم.

القاضي جورج حرب.

العقيد حسنين القرصيفي ممثلا المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير.

26 ضابط اختصاص في الأمن العام أقسموا اليمين اللواء شقير: كلّلوا ولاءكم للعلم بالخدمة والتضحية

في 29 كانون الثاني الفائت، وضمن حرم قصر عدل بيروت، اقسم 26 ضابط اختصاص جددا في المديرية العامة للأمن العام، تخرجوا من الدورة التي حملت اسم "العلم للعَلم" وهم برتبة ملازم وملازم اول، اليمين القانونية امام الرئيس الاول لمحكمة استئناف بيروت القاضي جورج حرب، في حضور رئيس دائرة العلاقات الاعلامية في مكتب شؤون الاعلام في المديرية العامة للأمن العام العقيد حسنين القرصيفي ممثلا المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، اضافة الى عدد من الضباط.

امام قوس المحكمة الذي ضم القاضي حرب وكلا من العقيد القرصيفي، العقيد لويس روحانا، المقدم مازن نصرالله، والنقيب الاداري طارق عقيقي من المديرية العامة للأمن العام، وقف الضباط الجدد الـ 26 واقسموا بصوت واحد اليمين القانونية: "اقسم بربي ووطني وشرفي انني اطيع رؤسائي في كل ما يتعلق بالخدمة التي ادعى اليها ولا انتهك حرمة الشرف ولا استعمل السلطة التي اعطيتها الا في سبيل توطيد النظام وتنفيذ القانون".

بعد قسم اليمين، توجه القاضي حرب الى الضباط الجدد بكلمة تهنئة حضهم فيها على ان "يكونوا على قدر المسؤوليات الوطنية الملقاة على عاتقهم". كما دعاهم لأن يكونوا في علاقاتهم المباشرة مع المواطنين "مثابة قدوة ومثال للنزاهة والشفافية والمعاملة الحسنة تحت سقف القانون"، مؤكدا ان الوطن في حاجة الى امثالهم من الشباب المتعلم والواعد. وختم كلامه متمنيا لهم "مسيرة وطنية ناجحة في المديرية العامة للأمن العام التي تعد من اهم المؤسسات الامنية الوطنية".

> **اللواء شقير: التزموا القانون بخاصة يوم يكون صعبا ومكلفا**

ثم القى العقيد القرصيفي كلمة المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، جاء فيها: "ايها الضباط، يا من اخترتم طريق الخدمة في زمن صعب، والمسؤولية في بلد منهك، حملت دورتكم اسما بالغ الدلالة: "العلم للعلم". وهو اسم لا يكتفي بالاشارة الى المعرفة بوصفها اداة مهنية، بل يرفعها الى مرتبة القيم. فالعلم هنا ليس وسيلة للترقية او النفوذ، بل هو التزام اخلاقي، وانضباط عقلي، ووعي دائم بأن السلطة بلا معرفة عبء، والمعرفة بلا التزام خطر. في صلب هذا المسار، يقف القسم. والقسم ليس نصا يتلى في احتفال، ولا اجراء شكليا يطوى مع الزمن. هو عقد اخلاقي بين الضابط وضميره، بين السلطة التي يحملها والعدالة التي يجب ان تضبطها. القسم يعني الالتزام بالقانون لا عندما يكون سهلا فقط، بل خصوصا عندما يكون تطبيقه صعبا، ومكلفا، ومعاكسا للمناخ العام او للضغوط السياسية والاجتماعية. القسم هو المظلة التي يجب ان ترافق العسكري طوال حياته المهنية. هو ما يحميه من الانزلاق، ومن تحويل الوظيفة الى امتياز، او الموقع الى اداة. تحت هذه المظلة، تتخذ القرارات، وتوزن الاوامر، ويفصل بين الواجب والطاعة العمياء. القسم هو ما يجعل الضابط خادما للقانون لا وكيلا عنه، وحارسا للدولة لا بديلا منها".

ثم توجه العقيد القرصيفي بتحية الى القضاء: "ايها الضباط، في هذا السياق، لا بد من توجيه تحية خاصة الى القضاء اللبناني، والى القضاة الذين يواصلون عملهم رغم الازمات، ورغم الضغوط، ورغم محاولات الترهيب او التشكيك. القضاء هو شريك اساسي في حماية الدولة، لا خصما للأمن، ولا عبئا عليه. وكل امن بلا قضاء مستقل، يتحول عاجلا ام آجلا الى قوة عارية من الشرعية". أضاف: "إن التعاون والتنسيق بين القضاء والاجهزة الامنية حتمية وطنية، لا خيارا اداريا. لكن هذا التعاون لا يعني الاندماج، ولا التبعية، ولا ذوبان الحدود بين الصلاحيات. لكن دوره، ولكل استقلاله. الامن يجمع، يحمي، وينفذ ضمن القانون. والقضاء يراقب، يحاسب، ويصدر الاحكام باسم الشعب. حين تحترم هذه الحدود، تبنى الثقة، وتصان الدولة. وحين تكسر، ينهار الجميع".

الصورة التذكارية.

وتابع: "ايها الضباط، أنتم القيمة المضافة. أنتم الذين ستحددون وسترجمون معنى العمل النوعي في اداء المديرية العامة للأمن العام: بسلوككم اليومي، بانضباطكم، باحترامكم للقانون في التفاصيل الصغيرة قبل القضايا الكبرى. لا تستهينوا بأي شيء، ولا تظنوا ان النزاهة خيار فردي بلا أثر عام. في لبنان المحاصر بالضغوط وبالمشاكل والازمات الداخلية، الخميرة الصالحة تصنع الفرق".

وختم العقيد القرصيفي متوجها الى الضباط الجدد: "ان لبنان يحتاج اليكم، لا كقوة فقط بل كضمير، وميزان، وقدوة في زمن الاختلال. فكونوا على قدر القسم، وعلى مستوى العلم، وعلى مسافة واحدة من الجميع، ليبقى الامن عاما، والدولة ممكنة، والعدالة هدفا لا شعارا. كونوا دائما على يقين بأن التاريخ لا يحفظ الاسماء الصاخبة، بل يحفظ من ادوا واجبهم بصمت، ◄

◄ واستقاموا عند المفترق، وحموا القانون عندما غاب الرقيب وكثرت المغريات واخيرا، ايها الضباط: احملوا العِلم للعَلم، واحملوا القسم للحياة".

في مطلع العام 2025 التحق 26 تلميذ ضابط اختصاص، اناثا وذكورا، بالمديرية العامة للأمن العام. خضعوا الى دورة تنشئة مسلكية وعسكرية في مركز التدريب الوطني الخاص بالأمن العام لمدة اربعة اشهر، حيث تم اعداد برنامج تدريب خاص بهم، في إشراف دائرة التدريب في المديرية العامة للأمن العام، بما يتماشى مع كونهم من اختصاصات جامعية متنوعة.

وقد تضمن برنامج التدريب ثلاثة اقسام رئيسية: دروس نظرية، دروس تطبيقية، وجولات ميدانية. يتضمن كل منها تدريبات تحاكي كل اختصاصاتهم وشخصياتهم. بعد هذه الدورات خضعوا الى خدمة تمرينية في مختلف مكاتب ودوائر ومراكز المديرية العامة للأمن العام. ثم خضعوا، الى جانب 45 تلميذ ضابط اختصاص من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمديرية العامة لأمن الدولة، الى دورة تدريبية في معهد قوى الامن الداخلي في عرمون لمدة اربعة اشهر ونيف. وفي 23 كانون الاول 2025 جرى ضمن معهد قوى الامن الداخلي - عرمون، حفل تخريج 71 ضابط اختصاص، 26 منهم لصالح المديرية العامة للأمن العام، 31 منهم لصالح المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، و14 لصالح المديرية العامة لأمن الدولة، وذلك في احتفال حضره المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير وسائر قادة المؤسسات الامنية والعسكرية، اضافة الى اهالي الضباط المتخرجين وحشد من الضباط وعدد من وسائل الاعلام.

في 29 كانون الثاني 2026 اقسم 26 ضابط اختصاص في المديرية العامة للأمن العام اليمين القانونية في قصر عدل بيروت، لتبدأ رسميا مسيرتهم في خدمة المواطن والتضحية للوطن.

قسم اليمين يربط الإيمان بالله والشرف بالإخلاص للمهمة

يعتبر قسم اليمين من أقدم الظواهر القانونية - الاجتماعية التي رافقت نشوء السلطة السياسية والقضائية عبر التاريخ. فهو يتجاوز كونه اجراء شكليا، ليعبر عن التزام علني واخلاقي وقانوني يربط صاحب السلطة بأسمى القيم الاجتماعية والاخلاقية والقانونية. في لبنان، يحتل قسم اليمين مكانة دستورية وقانونية مهمة كون المهام الرسمية للمعنيين به لا تبدأ الا بعد ادائه.

تاريخيا، عرفت الحضارات القديمة مفهوم قسم اليمين بداية بوصفه تعهدا مقدسا يبرم امام الالهة او القوى العليا. ففي المجتمعات الاغريقية والرومانية، ارتبط القسم آنذاك بفكرة العقوبة الالهية في حال الاخلال به. مع نشوء الدولة الاقطاعية في اوروبا، أصبح قسم اليمين اداة لتأكيد الولاء المطلق للحاكم او الزعيم كشخص. غير انه مع قيام الدولة الحديثة في العالم وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان وترسيخ مبدأ سيادة القانون، لم يعد القسم موجها الى شخص الحاكم، بل الى التعهد باحترام والتزام الدستور والقوانين ومبادئ الاخلاص والنزاهة والامانة.

لبنانيا، من أبرز الجهات التي اوجب عليها الدستور والقوانين اداء قسم اليمين قبل بدء ممارسة مهامها بشكل رسمي، نذكر على سبيل المثال رئيس الجمهورية، القضاة، العسكريين، الموظفين العموميين (بعضهم وليس جميعهم)، المحامين، الاطباء، وغيرهم. ان مضمون القسم ليس واحدا بينهم جميعا، بل ان لكل فئة قسما خاصا يتناسب مع طبيعة مهامها ومسؤولياتها.

ويبقى السؤال الاهم ما هي الابعاد او الاهداف الاخلاقية او السياسية او القانونية، عبر التاريخ، من وراء قسم اليمين؟

من مختلف الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي اجريت حول اهداف قسم اليمين في مختلف الدول والانظمة يمكن ان نستنتج أبرز النقاط:

أولا، خلق رادع داخلي: قسم اليمين يستند ويرتكز، منذ اعتماده في العصور القديمة حتى يومنا هذا، على امرين يعتبران أقدس مقدسات الانسان، هما: اولا الله. وثانيا كرامة وشرف الانسان. والهدف من ذلك خلق رادع داخلي لدى الانسان يمنعه من مخالفة مضمون القسم.

ثانيا، العلنية بهدف تحقيق ثلاثة اهداف:

الأول، شخصي-اجتماعي يتمثل بهدف تثبيت الرادع الشخصي لدى من اقسم اليمين، لناحية جعله يشعر انه في ما لو اخل بمضمون قسمه سيصبح في نظر جميع الناس، الذين علموا انه اقسم يمين بشرفه وبالله، شخصا بلا كرامة وبلا شرف وبأنه عصى الله. اي الخوف ان يصبح شخصا منبوذا اجتماعيا في ما لو اخل بقسمه.

الثاني، سياسي-موجه للجمهور: طمأنة الشعب من خلال هذا القسم العلني، بأن من يتولى هذه السلطة اقسم يمين بشرفه وبالله، بما يجعلهم يمنحونه الثقة ضمنا ويطمئنون اليه.

الثالث، حد فاصل بين مرحلتين: والمقصود ان يشعر الشخص بذاته وكذلك جمهور الناس ومعارفه، بانه قبل القسم كان فردا عاديا وبعده أصبح شخصا عاما ملزما تطبيق القانون حتى على أقرب الناس اليه لأنه اقسم بشرفه وبالله على ذلك.

ثالثا، المسؤولية القانونية: اي جعله يتحسس شخصيا بمدى مسؤولية ما التزم به امام الناس كي يكون جاهزا للخضوع للعقوبات القانونية التي تترتب عليه في حال اخل بقسمه.

رابعا، ضمان الولاء: في الماضي كان الهدف من القسم ضمان الولاء لشخص الحاكم او للنظام الحاكم. اليوم أصبح هدفه ضمان الولاء للدستور والقانون ومبادئ العدالة والنزاهة.